

Distr.: General  
5 January 2021  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والثلاثون

18-29 كانون الثاني/يناير 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان 21/16\*

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

\* استُنسخَت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتواها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

3	.....	معلومات أساسية	- أولاً
4	.....	مقدمة	- ثانياً
4	.....	المنهجية وعملية التشاور	- ثالثاً
4	.....	تطورات الإطار المعياري والمؤسسي لحقوق الإنسان	- رابعاً
4	.....	القوانين الوطنية وقوانين الولايات	
5	.....	التدابير والسياسات الوطنية	
7	.....	تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أرض الواقع	
8	.....	الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل	- خامساً
8	.....	المجال المواضيعي: المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان	
8	.....	الحق أو المجال: 1-2- قبول القواعد الدولية	
9	.....	الحق أو المجال: 2-2- التحفظات	
9	.....	الحق أو المجال: 1-3- التعاون مع هيئات المعاهدات	
9	.....	الحق أو المجال: 2-3- التعاون مع الإجراءات الخاصة	
10	.....	الحق أو المجال: 3-3- التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية الأخرى	
10	.....	الحق أو المجال: 1-5- الإطار الدستوري والتشريعي	
13	.....	الحق أو المجال: 2-5- المؤسسات والسياسات	
14	.....	الحق أو المجال: 6- التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان	
14	.....	الحق أو المجال: 1-7- السياق والإحصاءات والميزانية والتعاون مع المجتمع المدني	
14	.....	الحق أو المجال: 8- عدم التمييز	
15	.....	الحق أو المجال: 7-12- حظر الرق والاتجار	
15	.....	الحق أو المجال: 18- حق المشاركة في الشؤون العامة وحق التصويت	
16	.....	الحق أو المجال: 19- الحقوق المتعلقة بالزواج والأسرة	
16	.....	الحق أو المجال: 1-22- الحق في مستوى معيشي لائق - عام	
16	.....	الحق أو المجال: 2-22- الحق في الغذاء	
16	.....	الحق أو المجال: 1-23- الحق في العمل	
17	.....	الحق أو المجال: 24- الحق في الصحة	
18	.....	الحق أو المجال: الحق في التعليم	
18	.....	الحق أو المجال: 1-29- التمييز ضد المرأة	
18	.....	الحق أو المجال: 2-29- العنف الجنساني	
20	.....	الحق أو المجال: 1-30- الأطفال: التعريف والمبادئ العامة والحماية	
20	.....	الحق أو المجال: 37- الحق في التنمية - تدابير التنفيذ العامة	

## أولاً- معلومات أساسية

- 1- ولايات ميكرونيزيا الموحدة هي دولة مستقلة ذات سيادة تقع في شمال المحيط الهادئ. وهي تتألف من 607 جزر موزعة على أكثر من مليون ميل مربع في المحيط الهادئ. وتبلغ مساحة الأرض الإجمالية 271 ميلاً مربعاً. وتضم كل واحدة من الولايات الأربع الكبرى (تشوك، وكوسري، وبونبي، وياب) جزيرة واحدة أو أكثر من الجزر العليا الرئيسية، وتشمل جميعها عدا كوسري جزراً نائية وجزراً مرجانية.
- 2- وقد خضعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة لحكم إسبانيا وألمانيا واليابان في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، قبل أن توضع تحت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاق الوصاية الاستراتيجي للأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. واعتمدت ولايات ميكرونيزيا الموحدة دستوراً عن طريق الاستفتاء العام في عام 1979 وأبرمت ميثاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة في عام 1986 بصفتها دولة مستقلة وذات سيادة. وتنفرد ولايات ميكرونيزيا الموحدة اليوم بحكومة وقيادة خاصة بها على شاكله هيكل حكومة الولايات المتحدة ونظامها.
- 3- ولئن كان لولايات تشوك وكوسري وبونبي وياب دساتيرها وسياساتها الخاصة ومسؤولوها المنتخبون، فإن ذلك يعزى جزئياً إلى التركيبة الجغرافية المشتتة لولايات ميكرونيزيا الموحدة. ومع ذلك، فإن دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة هو القانون الأعلى للبلد، الذي يجب أن تمتثل له قوانين الولايات الأربع ولوائحها. وبالإضافة إلى ذلك، تمارس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة اختصاصاً حصرياً في بعض المسائل القانونية والتنظيمية التي تختص بها صراحة الحكومة الوطنية. وعلى سبيل المثال، فإن إدارة الشؤون الخارجية سلطة حصرية مفوضة صراحة إلى الحكومة الوطنية وتتجاوز الاختصاص القانوني لحكومة الولاية. وعاصمة ولايات ميكرونيزيا الموحدة هي باليكير، وبونبي. والحكومة الوطنية، التي تقع في بونبي، هي الكيان الذي يمثل جميع الولايات الأربع التابعة لولايات ميكرونيزيا الموحدة في العلاقات الدولية. ورئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة هو رئيس الدولة. ويتولى الرئيس إدارة شؤون الدولة بمساعدة نائب رئيس ومجلس وزراء يتألف من وزراء لثماني وزارات ومديرين لأربعة إدارات تنفيذية يتولى إنشاءها برلمان ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ويتألف البرلمان من مجلس واحد يضم 14 عضواً، يشار إليهم بأعضاء مجلس الشيوخ، ويمثلون الولايات الأربع وهي تشوك وكوسري وبونبي وياب. ويُنتخب عشرة أعضاء في مناصبهم كل سنتين، بينما ينتخب أربعة أعضاء كل أربع سنوات. والمحكمة العليا هي أعلى هيئة قضائية في البلد، ويرأسها رئيس القضاة وما يصل إلى خمسة قضاة معاونين. ولا يوجد في الوقت الحاضر سوى قاضيين معاونين. ولكل ولاية من الولايات الأربع في البلد نظام محاكم خاص بالولاية.
- 4- وإذ ينتمي شعب البلد إلى إثنية ميكرونيزيا، فإن الأشخاص يُنسبون إلى الولايات التي ينحدرون منها (يقال فلان من تشوكي أو من كوسري أو من بونبي أو من ياب). ولغة العمل الرسمية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة هي اللغة الإنجليزية، ولكن لكل ولاية لغة أمها الخاصة. ويفوق عدد سكان البلد 100 000 نسمة. ويعيش السكان جزئياً على الكفاف - لا سيما من الزراعة وصيد الأسماك - لكن اقتصاد ولايات ميكرونيزيا الموحدة يعتمد إلى حد كبير على المساعدة المالية السنوية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ميثاق الارتباط الحر المبرم بين البلدين. ويمكن لمواطني ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بموجب هذا الميثاق، دخول الولايات المتحدة والعيش فيها إلى أجل غير مسمى ومن دون تأشيرات. ويهاجر مواطنو ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى الولايات المتحدة خصوصاً لأسباب تتعلق بالتعليم والعمل والصحة. والعملة المستخدمة في البلد هي الدولار الأمريكي.

## ثانياً - مقدمة

5- بعد جولة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة التي جرت في عام 2016، تواصل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة العمل من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، وتستجيب إلى التوصيات المقدمة في جولة الإبلاغ الثانية من خلال هذا التقرير.

## ثالثاً - المنهجية وعملية التشاور

6- هذا التقرير هو نتاج عملية اجتماعات ومشاورات وزارية موسعة. وقد أنشئت فرقة العمل المعنية بالاستعراض الدوري الشامل (فرقة العمل) بأمر رئاسي صادر في أيار/مايو 2015 وهي تتألف من ممثلين لوزارة الخارجية، ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة الموارد والتنمية، ووزارة التعليم، ووزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ، وإدارة الأرشيف الوطني والثقافة وحفظ التراث.

7- وتزعمت الوزارات والإدارات الوطنية مشاورات مواضيعية للجهات المعنية بدعم تقني من شعبة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية التابعة لجماعة المحيط الهادئ ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأرسلت مذكرة إلى جميع الوزارات والإدارات الوطنية، التي عينت بدورها جهات اتصال للمشاركة في تجميع التقرير. وعقدت فرقة العمل اجتماعات لإقرار التوصيات الواردة من هيئة الاستعراض الدوري الشامل والرد عليها. وقد تعطلت الزيارات التي كان من المقرر أن تجريها فرقة العمل إلى الولايات بسبب القيود المفروضة على السفر والتدابير الوقائية المتصلة بوباء كوفيد-19. (جمعت فرقة العمل أكبر قدر ممكن من المعلومات من الوزارات المعنية التي لها صلات بنظيراتها في الولايات.)

## رابعاً - تطورات الإطار المعياري والمؤسسي لحقوق الإنسان

### القوانين الوطنية وقوانين الولايات

8- سنت ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منذ آخر تقرير قدمته في إطار الاستعراض الدوري الشامل، قانون حماية الأسرة - كوسري، 2014؛ وقانون العنف المنزلي - بونبي، 2017؛ وقانون سن الرضا - بونبي، 2019؛ وقانون سن الرضا - تشوك، 2019؛ وقانون الإعاقة - بونبي، 2019؛ وقانون حظر المواد البلاستيكية غير القابلة لإعادة الاستعمال.

9- وقد أدرج الفرع 4 من قانون تغير المناخ في قانون ولايات ميكرونيزيا الموحدة حكماً خاصاً بشأن "توحيد الالتزامات" كلفت بموجبه ثماني وزارات وإدارات تنفيذية - بما فيها وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية التي تضم الآلية الوطنية المعنية بالمرأة - بإعداد خطط وسياسات متعلقة بتغير المناخ تتسق مع السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ (2013). ومن العناصر الهامة في هذا القانون الوطني أيضاً دمج الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ في قطاعات التنمية الأخرى. ويقتضي القانون كذلك من وزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ أن تقدم إلى البرلمان تقريراً عن التقدم المحرز في عملية الإدماج القطاعي على أساس سنوي، وقدمت الوزارة آخر تقرير في عام 2013. ويتضمن البند 5 من قانون تغير المناخ آلية للمساءلة تقتضي أن يقدم رئيس الدولة، عن كل سنة مالية ابتداء من عام 2015، تقريراً إلى البرلمان في 1 نيسان/أبريل فيما يتعلق بالميزانية الوطنية المخصصة لتنفيذ هذا القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للرئيس أن يوصي بتشريعات إضافية إذا اعتبرها ضرورية. ويجوز للرئيس حسب الاقتضاء أن يطلب تمويل بنود محددة لتنفيذ سياسة لجنة تغير المناخ". ويشكل الفرعان 4 و5 من قانون تغير المناخ

كلاهما، إذا ما نفذ، مدخلاً استراتيجياً لتعميم المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وتعميم مسائل مراعاة المنظور الجنساني والشباب والموارد البشرية ودمجها في المبادرات المتصلة بتغيير المناخ التي تُتخذ على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات. وقد تأسست اللجنة البرلمانية الخاصة المعنية بتغيير المناخ في عام 2019.

## التدابير والسياسات الوطنية

10- وضعت الخطة الوطنية للتنمية الاستراتيجية لولايات ميكرونيزيا الموحدة (2004-2023) في عام 2004 عندما دخل البلد مرحلة جديدة من ميثاق الارتباط الحر المعدل مع الولايات المتحدة. وترد الخطة في مجلدين. وهي الآلية الاقتصادية الرئيسية للتخطيط الوطني في البلد. ويغطي المجلد الأول العناصر الرئيسية للخطة ويقدم لمحة عامة عن اقتصاد البلد وسياساته واستراتيجياته الإنمائية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد. أما المجلد الثاني فيتضمن مصفوفات التخطيط القطاعي. وهما متكاملان وينبغي استخدام كل منهما بالرجوع إلى الآخر.

11- وقد وافق رئيس الدولة في عام 2018 على السياسة الجنسانية الوطنية للبلد. وتستند هذه السياسة الجنسانية الوطنية إلى الأهداف الاستراتيجية للمساواة بين الجنسين المتفق عليها في إطار الخطة الوطنية للتنمية الاستراتيجية للفترة 2004-2023 وإلى مشاورات الولايات التي جرت في عام 2016 بشأن أهداف السياسة العامة وإلى أعمال المؤتمر الوطني للمرأة الذي عقد في ياب في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وقد اتخذت الحكومة خطوات مهمة في سبيل الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في عام 1993، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2004، وإعلان قادة بلدان المحيط الهادئ بشأن المساواة بين الجنسين في عام 2012، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2016. وقدمت الحكومة تقريرها عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2018 وتقريرها عن اتفاقية حقوق الطفل في عام 2019. وتحرز ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقدماً كبيراً صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12- الإجراءات التنفيذية الموحدة المتعلقة بالإدارة السريية لحالات الاغتصاب والاعتداء: أكملت ولاية بونبي دورتها التدريبية الأولى للعاملين في قطاع الصحة بشأن الإجراءات التنفيذية الموحدة المتعلقة بالإدارة السريية لحالات الاغتصاب والاعتداء. وصاغت ولاية بونبي أيضاً خطة عمل لشبكة الإحالة، وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية بمسألة العنف الجنساني. وتسهر شبكة الإحالة على المبادئ التوجيهية لتنفيذ السياسة الجنسانية الوطنية وتشمل عدداً من الأطر الرئيسية للسياسات الدولية والإقليمية. وتتضمن التزامات بالمساواة بين الجنسين مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين لعام 1995، ومنهاج عمل المحيط الهادئ المنقح للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين للفترة 2005-2015، وإعلان قادة بلدان المحيط الهادئ لعام 2012 بشأن المساواة بين الجنسين.

13- سياسة الإعاقة (2009-2016): هذه السياسة الوطنية هي نتاج مشاورة واسعة النطاق للجهات المعنية شملت جميع ولايات البلد في آذار/مارس 2006. وتولت تنسيق المشاورات وإدارتها وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية. وتمثل محصلة هذه المناقشات الاستنتاجات المستخلصة على امتداد عمليات التشاور على صعيد الولاية وعلى الصعيد الوطني. ويؤدي المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الدينية والمنظمات الشعبية والمنظمات المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة، والقطاع الخاص، والرابطات المهنية أدواراً مهمة في تعزيز حقوق الإنسان ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الخدمات إليهم.

14- سياسة الشباب (2017-2023): هذه السياسة هي نتاج مشاورة واسعة النطاق للجهات المعنية شملت جميع ولايات البلد في عام 2016. وهي رؤية صيغت لمنح الشباب والشابات في البلد الثقة في المستقبل. وهي تتيح لهم فرصاً لتشكيل مستقبلهم وتحمل المسؤولية وأداء دور فاعل في حياة مجتمعاتهم. وتتماشى هذه السياسة مع الأولويات الوطنية لضمان فعاليتها كأداة لتعزيز التنمية الإيجابية للشباب. وهذه السياسة مشفوعة بألية رصد تتيح تحديثها بصورة دورية لكي تظل مفيدة في جميع مراحل تنفيذها. وسيتيح هذا الرصد أيضاً فرصاً للاستجابة بفعالية للاتجاهات الناشئة المتعلقة بالشباب.

15- السياسة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ (حزيران/يونيه 2013): وضعت هذه السياسة التي تكمل خطة التنمية الاستراتيجية (2004-2023) استجابة إلى ضرورة تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ في الآن ذاته على الموارد والاقتصاد وصحة سكان البلد لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة، في ظل آثار ومخاطر تغير المناخ. ولضمان تنفيذ هذه السياسة بنجاح، لا بد من الوعي بقضايا تغير المناخ التي تواجهها جزرنا، وعيا تكمله استجابات استباقية مثل جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، واستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث. وقد وضعت السياسة الوطنية المتكاملة لإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ باعتبارها أداة توجيهية وطنية وكذلك وسيلة للوفاء بالتزامات البلد بموجب المعاهدات الإقليمية والدولية، لا سيما الالتزامات والأهداف الناشئة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعلى مستوى الولايات، توجد أربع خطط عمل محلية لإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ، وهي ترتبط بالسياسة الوطنية وبإطار سندي.

16- السياسة الزراعية لولايات ميكرونيزيا الموحدة (2012-2016): تستخدم نتائج التعداد الزراعي المتكامل لعام 2016 لتحديث السياسة الزراعية. وتوفر السياسة الزراعية أساس عمل جميع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص في البلد من أجل تعزيز النمو الزراعي المستدام. وتواجه ولايات ميكرونيزيا الموحدة تحديات متعددة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والحفاظ على سبل العيش بسبب الاعتماد الوطني على معونة الولايات المتحدة الأمريكية وتمويلات ميثاق الارتباط الحر. وتوجد، مع ذلك، إمكانات إنمائية في مصائد الأسماك والزراعة. وتقر السياسة بأهمية الدور الذي تؤديه الزراعة التقليدية (مثل الحراثة الزراعية) وتأثيرها في سبل العيش الاجتماعية والثقافية في جزر البلد.

17- سياسة الطاقة الوطنية لعام 2012: وضعت السياسة الوطنية للطاقة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عام 2008 عندما اتفق قادة الولايات على وجود سياسة بشأن الطاقة تتضمن خطط عمل الولايات من أجل تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة الاستعداد لاستخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة للتكيف مع أسعار الطاقة الشديدة التقلب. ولتنفيذ هذه السياسة، وضعت حكومة البلد خطاً رئيسية وطنية للطاقة في عام 2018. وفي السنوات الخمس الماضية، أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً صوب تحقيق أهداف سياستها الوطنية في مجال الطاقة، وهي تواصل المضي قدماً بالاعتماد على التمويل الدولي نحو زيادة نسبة الطاقة المتجددة من مجموع مصادر الطاقة في البلاد. ومن أمثلة المشاريع الحديثة برنامج تطوير الطاقة المتجددة التابع لمصرف التنمية الآسيوي وخطة عمل تطوير الطاقة المستدامة، المعتمدان على تمويل مختلط بواسطة منح قدرها 45 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف مجموعة تدابير الطاقة المتجددة والتدابير المصاحبة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي وجماعة المحيط الهادئ في آب/أغسطس 2020، تحت إشراف مركز المحيط الهادئ للطاقة المتجددة والكفاءة في الطاقة، بتكلفة قدرها 11,6 مليون يورو، إلى تحسين وصول ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى أمن الطاقة المستدامة.

18- الهيئات الرسمية والمنظمات الحكومية المعنية بقضايا حقوق الإنسان: تعالج الوكالات والمنظمات الحكومية التالية قضايا حقوق الإنسان: مكتب الرئيس، ووزارة الخارجية، ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة الموارد والتنمية، وإدارة الأرشيف الوطني والثقافة وحفظ التراث،

وزارة التعليم، ووزارة النقل والاتصالات والبنية الأساسية، ووزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ. وتتولى الحكومة الوطنية مجتمعةً موضوع حقوق الإنسان ككل، وتشرف على فرقة العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وحقوق الإنسان، التي تمثل تلك الوزارات والإدارات بناء على أمر تنفيذي يصدره الرئيس.

## تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أرض الواقع

تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والواردة في "أساس الاستعراض"، والتشريعات الوطنية والالتزامات الطوعية، والمؤسسات والأنشطة الوطنية لحقوق الإنسان، والتوعية العامة بحقوق الإنسان، والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

19- تقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: في عامي 2017 و2019، أجرت ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في شراكة مع جماعة المحيط الهادئ ومنندى آسيا والمحيط الهادئ، جولات من المشاورات المكثفة مع حكومات الولايات ومنظمات المجتمع المدني لبحث مسألة إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتقديم توصيات. وقد عُرض التقرير الوطني لتقييم حالة حقوق الإنسان على الحكومة لتتظر فيه وتناقش سبيل المضي قدماً معاً.

20- الاستعراض الوطني الطوعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة: في تموز/يوليه 2016، أنشأت الحكومة الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يضم جميع الوزارات والوكالات المرتبطة بها داخل الحكومة، بالاعتماد على إسهامات من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والغرف التجارية. ومن العناصر الحاسمة في هذا الخصوص إنشاء جهات اتصال على مستوى الولايات من أجل التنفيذ والإبلاغ الفعالين. ويركز هذا الفريق العامل على دمج الغايات المناسبة من أهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع إطار التنمية الوطني. وفي تموز/يوليه 2020، قدمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة استعراضها الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة بقيادة الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة.

21- وحولت إدارة البيئة ومواجهة الطوارئ إلى وزارة للبيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ في عام 2018 للوفاء بالالتزامات البلد وتعهدهاته على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومعالجة قضايا المناخ المحورية والحاسمة على الصعيد الوطني.

22- المساهمات المحددة وطنياً: تقرن المساهمات المحددة وطنياً في حالة ولايات ميكرونيزيا الموحدة بهدف غير مشروط يتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 28 في المائة بحلول عام 2025 وهدف مشروط يتمثل في خفضها بنسبة تصل إلى 35 في المائة. وتعمل الدولة على وضع الصيغة المحدثة من المساهمات المحددة وطنياً بدعم مالي من إيطاليا. ويتوقع من ثم استكمال التقرير قبل انعقاد الدورة 26 لمؤتمر الأطراف في غلاسكو، اسكتلندا في عام 2021.

23- تقييم التمويل المتعلق بتغير المناخ وخطر الكوارث: أعد التقييم الوطني للتمويل المتعلق بتغير المناخ وخطر الكوارث لعام 2019 بالتعاون مع جماعة المحيط الهادئ وأمانة منندى المحيط الهادئ ومشروع التأهب المناخي التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ويستعرض التقييم البرنامج الوطني لتغير المناخ في ضوء سبع ركائز هي (1) السياسات والخطط، و(2) مصادر التمويل، و(3) إدارة المالية العامة والإنفاق العام، و(4) المؤسسات، و(5) القدرة البشرية، و(6) دمج الاعتبارات الجنسانية والإدماج الاجتماعي، و(7) فعالية التنمية.

24- وفي عام 2016، أودعت الحكومة صك التصديق على اتفاق باريس لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأنجز البلاغ الوطني - التقرير المحدث لفترة السنتين الأول/الأولي في

تشرين الأول/أكتوبر 1999، والثاني في عام 2016. وتعمل الدولة حالياً على إعداد البلاغ الوطني - التقرير المحدث لفترة السنتين الثالث، وهو يتضمن أنشطة منها وضع قائمة جرد غازات الدفيئة الجاري العمل عليه حالياً. وقد عُين أخصائي في الشؤون الجنسانية، واستكملت خطة العمل المتعلقة بالقضايا الجنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

## خامساً - الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل

### المجال المواضيعي: المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

#### الحق أو المجال: 1-2- قبول القواعد الدولية

##### التوصيات من 1-62 إلى 31-62

25- التوصيات 27-62، و28-62، و29-62، و30-62، و31-62: صدقت ولايات ميكرونيزيا الموحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2017. وقد أيدت حكومات الولايات الأربع جميعها بقرارات تشريعية تصديق البلد على هذه الاتفاقية. وفي عام 2017، اتخذ البرلمان إجراءات بإصدار القرار المناسب للتصديق على الاتفاقية. وبعد التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نظمت الحكومة الوطنية حلقات عمل لوضع خطط لتنفيذ الاتفاقية على مستوى الولايات. وعُقد منتدى معني بالإعاقة في تموز/يوليه 2018 لمراجعة وتحديث السياسات المتعلقة بالإعاقة. وتتساور الحكومة بشأن اتخاذ موقف وطني تجاه البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

26- وسُنّ قانون ولاية بونبي رقم 9L-128-19 (قانون الإعاقة في بونبي) في عام 2019 بعد استشارة شاركت فيها منظمة بونبي للإعاقة، والحكومة الوطنية، وجماعة المحيط الهادئ، ومنظمات غير حكومية. وفي ولاية ياب، صدر قانون ولاية ياب رقم 63-9 بغرض معالجة أحكام الاحتياجات الخاصة وإمكانية الوصول في قوانين البناء في الولاية. وفي كوسري، عُدّل قانون الولاية رقم 8-24 لتحسين إمكانات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق الحكومية ولأغراض أخرى. وتعمل الولايات بتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية بما فيها منظمة Chuuk-Kich-Able، وهي منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة مسجلة في ولاية تشوك.

27- وستواصل حكومة البلد استعراض جميع القوانين القائمة لضمان امتثالها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الإنسان.

28- التوصيات 1-62، و2-62، و3-62، و4-62، و6-62، و7-62، و8-62، و9-62، و10-62، و11-62، و12-62، و13-62، و14-62، و15-62، و21-62، و22-62، و26-62: تعمل الحكومة على التصديق على المعاهدات الأساسية الأخرى لحقوق الإنسان مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وبروتوكولها الاختياري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليه الاختياريين، واتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستواصل الحكومة التفكير والتشاور بشأن موقف وطني تجاه هذه المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بحقوق الإنسان والصكوك المتبقية الأخرى.

- 29- وعُرضت الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب على البرلمان لبحث إمكانية التصديق عليها، ولم يتخذ أي إجراء نهائي بهذا الشأن حتى الآن. وتنتظر الحكومة في إعادة عرض هذه الاتفاقية.
- 30- وتتساور الحكومة بشأن اتخاذ موقف وطني تجاه البروتوكولات الاختيارية.
- 31- التوصيات 32-62 و33-62 و34-62: ستواصل الحكومة التفكير والتشاور بشأن موقف وطني تجاه نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- 32- التوصية 35-62: تحيط الحكومة علماً مع التقدير بهذه التوصية وستواصل النظر في موقف وطني من الانضمام إلى منظمة العمل الدولية.
- 33- التوصية 24-62: تحيط الحكومة علماً مع التقدير بهذه التوصية وستواصل النظر في إمكانية التصديق على هذا البروتوكول الاختياري.
- 34- التوصية 23-62: صدقت الحكومة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2015 على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

### الحق أو المجال: 2-2- التحفظات

- 35- التوصيات 16-62، و17-62، و18-62، و19-62: تعمل الدولة بنشاط وعن كثب مع الولايات بشأن سحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والتحفظات هي كما يلي: تحفظ على المادة 11(د) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى المادة 11(ب) منها فيما يتعلق بإقرار إجازة أمومة مدفوعة الأجر أو توفير استحقاقات معادلة لها، إذ تسمح الدولة بإجازة أمومة تصل مدتها إلى ستة أسابيع مدفوعة الأجر فيما يتصل بولادة طفل. وتحفظات على المواد 2(و) و5 و16: الخلافة فيما يتعلق بالألقاب التقليدية المكرسة، وأعراف توزيع المهام في الزواج، وتقاليد صنع القرار، وعلى المادة 29(1) فيما يتعلق بانفراد محكمة العدل الدولية بتفسير الاتفاقية أو تطبيقها بموافقة جميع الأطراف.
- 36- وقد عرض رئيس البرلمان القرار المتعلق بسحب التحفظات في عام 2016 لاتخاذ مزيد من الإجراءات، وستواصل الحكومة التباحث والتشاور مع الولايات بشأن موقف وطني من هذه المسألة.

### الحق أو المجال: 3-1- التعاون مع هيئات المعاهدات

- 37- التوصية 42-62: وضعت الحكومة تدابير وتحسينات هيكلية لتلبية متطلبات الإبلاغ. فعلى سبيل المثال، تُسند إلى شعبة تابعة لوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية ولإدارة رصد وتيسير كتابة تقارير الولايات عن تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة). وفي حزيران/يونيه 2020، أقرت الحكومة مبادئ عمل الآليات الوطنية المعنية بالتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في منطقة المحيط الهادئ. ووضع مشروع اختصاصات لفرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان من أجل تيسير تقديم التقارير عن جميع المعاهدات.

### الحق أو المجال: 3-2- التعاون مع الإجراءات الخاصة

- 38- التوصيتان 43-62 و44-62: تنتظر الحكومة في توجيه دعوة إلى مقرر خاص وتقر بأن خيار الدعوة الدائمة متاح للحكومة.

### الحق أو المجال: 3-3- التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية الأخرى

39- التوصية 61-1: تواصل الحكومة إقامة شراكات مستمرة مع الشركاء المتعددي الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، وجماعة المحيط الهادئ، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ، ومختلف وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على سبيل الذكر لا الحصر، والشركاء الثنائيين كحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وحكومة جمهورية الصين الشعبية، وحكومة أستراليا، وحكومة اليابان، والحكومة الكندية. ويدعم المشروع الكندي لتمويل المبادرات المحلية التوعوية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وباتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بمساعدة الإدارات المعنية في الولايات وجماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وقد شملت هذه المبادرة ما يقرب من أربعة آلاف شخص في جميع أنحاء البلاد. ويدعم صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة تعزيز الآلية الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين من أجل تعميم المنظور الجنساني في البرامج الوطنية وبرامج الولايات.

40- ويتناول الدعم التقني المتنوع مختلف المجالات بما في ذلك التشريعات والسياسات، وسياسة إنهاء العنف بالمرأة، وقانون العنف المنزلي في بونبي (S.L. 9L-56-17)، وقانون حماية الأسرة في كوسري (S.L. No.10 - 105)، والإبلاغ عن الانتزاعات المتصلة بالمعاهدات الدولية التي صدق عليها البلد، وبلورة استجابة إلى مشاكل الحماية التي تؤثر في النساء والأطفال والفئات الضعيفة من جراء وباء كوفيد-19، وبعثة دراسة إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

### الحق أو المجال: 5-1- الإطار الدستوري والتشريعي

41- التوصيتان 62-51 و62-54: يكفل الفرع 4 من المادة الرابعة من دستور البلدان الحماية المتساوية التي تضمن الحقوق والحريات الأساسية بغض النظر عن نوع الجنس أو الميل الجنسي أو العرق أو النسب أو الأصل القومي أو الدين أو اللغة أو الوضع الاجتماعي. وأصدرت ولاية كوسري قانون حماية الأسرة في عام 2014، كما أصدرت ولاية بونبي قانون العنف المنزلي في عام 2017 وقانون الإعاقة في عام 2019. وفي عام 2019، رفعت حكومة ولاية تشوك سن الرضا من 13 سنة إلى 18 سنة (C.S.L. No. 6-66). وفي عام 2019، رفعت حكومة ولاية بونبي سن الرضا من 16 سنة إلى 18 سنة (S.L. No. 9L-105-19).

42- وفي الفترة 2017-2018، قدم إلى العاملين في ميدان الصحة والقضاة والمحامين وموظفي السلامة العامة تدريب على قانون العنف الأسري. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين بناء المزيد من المرافق في ولايات ميكرونيزيا الموحدة كما حدث في ولاية تشوك (لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر الفصل المتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

43- التوصية 62-36: اتخذت الحكومة خطوات جوهرية نحو الوفاء بالتزامها بموجب القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، أصدرت ولايات البلد الأربع تشريعات تنظم حماية الطفل وسن الرضا وسلامة الأسرة وحماية حقوق الإنسان وتجرم على العنف المنزلي والاتجار بالبشر.

44- وأصبحت الدولة في عام 2012 طرفاً في البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الاباحية، وانضمت في عام 2015 إلى البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

45- وأقرت حكومة البلد في عام 2018 السياسة الوطنية لإنهاء العنف بالمرأة، ويجري حالياً وضع خطة تنفيذ لهذه السياسة على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات. وقد أكملت ولاية بونبي دورتها التدريبية الأولى للعاملين في قطاع الصحة بشأن الإجراءات التنفيذية الموحدة المتعلقة بالإدارة السريرية لحالات الاغتصاب والاعتداء. وصاغت ولاية بونبي أيضاً خطة عمل لشبكة الإحالة، وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية بمسألة العنف الجنساني. وتسهر شبكة الإحالة على المبادئ التوجيهية لتنفيذ السياسة الجنسانية الوطنية وتشمل عدداً من الأطر الرئيسية للسياسات الدولية والإقليمية.

46- وتواصل الحكومة مراجعة وتحديث تشريعاتها وسياساتها المحلية بغية الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجهها في تحديث السياسات المحلية وإنهاء الوعي بهذه السياسات تفاوت مستويات الحكم وتنوع الولايات القضائية المشاركة في هذه العملية. ففي حين أن الحكومة الوطنية مسؤولة عموماً عن التصديق على المعاهدات، تحتاج العديد من العناصر والبرامج الرئيسية المطلوبة في المعاهدات إلى تنفيذ عملي ومبادرات على مستوى الولايات والمستوى المحلي.

47- التوصية 62-45: يكفل الفرع 4 من المادة الرابعة من دستور البلد الحماية المتساوية، التي تضمن الحقوق والحريات الأساسية بغض النظر عن نوع الجنس أو الميل الجنسي أو العرق أو النسب أو الأصل القومي أو الدين أو اللغة أو الوضع الاجتماعي. وقد أصدرت ولاية كوسري قانون حماية الأسرة في عام 2014، وولاية بونبي قانون العنف المنزلي في عام 2018 وقانون الإعاقة في عام 2019.

48- صدقت ولايات ميكرونيزيا الموحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2016. وأجريت مشاورات بشأن التصديق في جميع ولايات البلد.

49- التوصية 62-77: إن البحث والعمل جارياً من أجل اعتماد قانون وطني بشأن الحصول على المعلومات العامة. وللحكومة مواقع إلكترونية للإعلام العام بأمر منها على سبيل المثال مشاريع القوانين والقرارات الإدارية والقرارات القضائية المهمة ((www.cfsm.fm))، و((www.fsmsupremecourt.org))، و((fsmlaw.org))، و((gov.fm)). وقد التزمت الحكومة بأن تكون الإدارة الحالية شفافة ومفتوحة وخاضعة للمساءلة. وارتقت شعبة الإعلام بنشر المعلومات إلى مستوى جديد، وتواصل السهر على إطلاع الجمهور على برامج الحكومة وسياساتها وأنشطتها.

50- التوصية 62-25: في 18 شباط/فبراير 2019، أقر المجلس التشريعي لولاية بونبي قانون الولاية رقم 9L-105-19 لرفع سن الرضا من 16 سنة إلى 18 سنة. كما رفعت الهيئة التشريعية في بونبي سن الزواج إلى 18 سنة. ويرفع قانون ولاية تشوك 12-14-18 أيضاً سن الرضا إلى 18 سنة. وتعمل الولايتان المتبقيتان، وهما ياب وكوسري، على ترفيع سن الرضا.

51- التوصية 62-57: حددت ولايات ميكرونيزيا الموحدة جمع البيانات بوصفه أحد القيود الرئيسية، بما في ذلك عدم وجود دراسة استقصائية تمثل الأسر المعيشية على الصعيد الوطني على غرار الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية التي أجريت في عدة بلدان جزرية أخرى في المحيط الهادئ. ولا بد أيضاً من تحسين مصادر البيانات الإدارية. ونتيجة لهذا الاعتراف، وافق البرلمان في عام 2020 على الدراسة الاستقصائية الوطنية للمؤشرات الاجتماعية بموجب القانون العام 21-185. وتجمع الدراسة معلومات عن حالة النساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنساني. ويجري التخطيط للدراسة الاستقصائية للمؤشرات الاجتماعية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

52- وتعمل ولاية بونبي حالياً مع مؤسسة السلامة العامة لجمع بيانات عن ضحايا العنف الجنساني والاعتداء الجنسي والاعتصاب.

53- وقد وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لوضع الإحصاءات (NSDS 2020-2024) من أجل تعزيز القدرة الإحصائية لتنسيق تعبئة الموارد وتحسين صنع القرار. وسوف توفر الاستراتيجية الوطنية لوضع الإحصاءات منبراً للتعاون والتنسيق والتشاور بين الجهات المعنية داخل النظام الإحصائي الوطني، بما في ذلك مصادر البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف الجنساني.

54- التوصيات 55-62، و56-62، و59-62، و60-62، و61-62، و62-62، و66-62، و68-62، و69-62، و70-62، و71-62، و72-62، و73-62، و91-62: فيما يتعلق بالعنف الجنساني، وُضع مسار الإحالة الخاص بالولايات إلى جانب إجراءات تشغيلية موحدة للعاملين في ميدان الصحة والمستجيبين الأوائل المعنيين بمساعدة ضحايا العنف. ويوجد تنسيق وتدريب مستمران بين الإدارات المعنية من أجل توفير الأعدان اللزيمين (مثل المستشارين ومديري الحالات والأخصائيين الاجتماعيين)، وتدريب المستجيبين الأوائل ومقدمي الخدمات الآخرين (مثل موظفي السلامة العامة، والعاملين في مجال الصحة، والمستشارين، والمحامين، والقضاة)، ووضع وتعهد سجل إحصاءات عن حالات العنف الجنساني يمكن الوصول إليه بسهولة.

55- وتجري الحكومة في الولايات الأربع جميعها تدريباً سنوياً لأكاديمية الشرطة يتضمن موضوع السلامة، بما في ذلك التصدي للعنف الجنساني. وفي عام 2019، افتتح المجلس النسائي في تشوك مركز "المحبة الأسرية" للمشورة. وتدير الحكومة مركزاً لمكافحة الاتجار بالبشر وأموى للضحايا في ولاية تشوك.

56- الإجراءات التنفيذية الموحدة المتعلقة بالإدارة السريرية لحالات الاعتصاب والاعتداء: أكملت ولاية بونبي تدريبها الأول على الإجراءات التشغيلية الموحدة للعاملين في ميدان الصحة. وصاغت ولاية بونبي أيضاً خطة عمل لشبكة الإحالة، وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية بمسألة العنف الجنساني. وتسهر شبكة الإحالة على المبادئ التوجيهية لتنفيذ السياسة الجنسانية الوطنية وتشمل عدداً من الأطر الرئيسية للسياسات الدولية والإقليمية. وتتضمن هذه الأطر التزامات بالمساواة بين الجنسين مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين لعام 1995، ومنهاج عمل المحيط الهادئ المنقح بشأن النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين للفترة 2005-2015، وإعلان قادة منطقة المحيط الهادئ لعام 2012 بشأن المساواة بين الجنسين.

57- التوصيات 62-74 و62-71 و62-22: يتناول تقرير ولايات ميكرونيزيا الموحدة المقدم إلى لجنة حقوق الطفل في الفقرة 502 من الباب 41 منه، حماية الأطفال من الاعتداء، ويعرف "الاعتداء" بأنه "أي حالة تظهر فيها على الطفل علامات كدمات جلدية، أو نزيف، أو تحرش جنسي، أو حرق، أو كسر في أي من العظام، أو ورم دموي تحت الجافية، أو تورم للأنسجة الرخوة، دون أن تفسر الإصابة أو الوفاة تفسيراً مقبولاً، أو عندما يتعارض تاريخ الإصابة أو الوفاة المقدم يتعارض مع درجتها أو نوعها، أو تشير الظروف إلى أن الإصابة أو الوفاة قد لا تكون ناتجة عن حادث". وفي ذلك حماية للأطفال من العقاب البدني الشديد الذي يمكن أن يسفر عن إصابات بدنية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية لضحايا الإيذاء البدني والنفسي.

58- وتعمل الحكومة في شراكة مع اليونيسيف على وضع سياسة لحماية الطفل ستتصدى، في جملة أمور، للعقاب البدني، وعمل الأطفال، والعنف، وإساءة معاملة الأطفال في المنازل والمدارس في البلد.

ويجري النظر في مشروع قانون حكومة ولاية بونبي رقم LB-113 بشأن العنف الاتصالي. ويوجد في ولاية بونبي قانون بشأن العقاب البدني.

59- التوصية 62-82: تعمل حكومة البلد على وضع قانون شامل بشأن عمل الأطفال.

60- التوصية 62-92: وضعت الحكومة سياسة الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث وتغير المناخ على الصعيد الوطني لعام 2013 من أجل التصدي لآثار تغير المناخ وما يتصل به من المخاطر والكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة في شراكة مع الولايات الأربع جميعها لوضع أربع خطط عمل مشتركة بين الولايات. وترتبط السياسة المتكاملة لإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ لعام 2013 وخطط العمل المشتركة بين الولايات بإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. كما أنشئت آليات مكلفة بإدارة وتنسيق الجهود المتعلقة بتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. وتشمل هذه الهياكل للجنة البرلمانية المعنية بتغير المناخ، ومجلس تغير المناخ والتنمية المستدامة، ووزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ، ووكالة حماية البيئة في الولايات، والفريق القطري المعني بتغير المناخ، وشبكة إدارة الموارد المشتركة. ونظمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، حلقة عمل بشأن مراعاة المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في سياق الكوارث وتغير المناخ.

61- أجري تقييم التمويل المتعلق بتغير المناخ وخطر الكوارث لعام 2019 بالتعاون مع جماعة المحيط الهادئ وأمانة منتدى المحيط الهادئ ومشروع التأهب المناخي التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ويستعرض التقييم برنامج تغير المناخ في ضوء سبع ركائز منها: (1) السياسات والخطط، و(2) مصادر التمويل، و(3) إدارة المالية العامة والإنفاق العام، و(4) البيانات المؤسسية، و(5) القدرة البشرية، و(6) نوع الجنس والإدماج الاجتماعي، و(7) فعالية التنمية. بناء المرونة لمواجهة مخاطر الكوارث في جزيرة ياب - ولايات ميكرونيزيا الموحدة، 2017.

## الحق أو المجال: 5-2- المؤسسات والسياسات

62- التوصيات 62-38 و62-39 و62-40: في عامي 2017 و2019، أجرت حكومة البلد، بدعم من جماعة المحيط الهادئ، دراسة لبحث إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في البلد. وأجرى الفريق جولتين من المشاورات المكثفة، حيث عقد اجتماعات مع جميع الشركاء المعنيين. والتقرير النهائي لهذه الدراسة معروض حالياً على الحكومة لمواصلة استعراضه ولمناقشة اتفاق جماعي بشأن سبل المضي قدماً.

63- التوصيات 62-46، و62-47، و62-48، و62-78: وقعت السياسة الجنسانية الوطنية في عام 2018. وقامت السياسة الجنسانية الوطنية على أهداف استراتيجية تتمثل في دمج المساواة بين الجنسين في خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة 2004-2023. وكان الموضوع جزءاً من المشاورات التي جرت في عام 2016 أثناء المؤتمر المعني بالمرأة الذي يعقد مرتين في السنة. وثمة ستة أهداف ينبغي معالجتها في التوصيات المتعلقة بالسياسة الجنسانية، وهي تشمل تحسين تمثيل المرأة في عملية صنع القرار، والقضاء على العنف الجنساني، ونواتج التعليم المنصف، والتصدي للعقبات التي تواجهها المرأة في القوة العاملة، وتوفير رعاية صحية أفضل للمرأة وتحسين الخيارات المتاحة لها فيما يتصل بالخصوبة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق الحكومة الوطنية وحكومات الولايات.

64- وفي الوقت الحاضر، لا توجد في البلد أي قوانين محلية لحماية وضمان التمثيل السياسي للمرأة في مناصب صنع القرار، ومع ذلك، فإن الهدف 1 من الأهداف الستة الواردة في السياسة الجنسانية، والمتعلق بتحسين تمثيل المرأة في صنع القرار، يحدد أنشطة إرشادية للفترة 2019-2023 مثل النظر في

تدابير خاصة مؤقتة تقررها الهيئات التشريعية في الولايات والبرلمان، وإنشاء برلمان صوري تشارك فيه المرشحات المحتملات قبل ستة أشهر من إجراء الانتخابات، وتحقيق التوازن بين الجنسين في جميع اللجان الاستشارية الوطنية ومجالس الولايات والمجالس الوطنية، وتنظيم حملات للتوعية وجمع المعلومات الأساسية عن جنس الناخبين وأعمارهم.

65- التوصيات 57-62، و62-67، و62-68: أقرت حكومة البلد في عام 2018 السياسة الوطنية لإنهاء العنف بالمرأة. ووضعت خطة لتنفيذ هذه السياسة على الصعيد البلد والولايات وهي في انتظار موافقة من الدولة ومن كل ولاية. ويشمل المشروع معالجة مجالات مثل: '1' زيادة فرص الحصول على خدمات الاستجابة الآمنة والفعالة بما في ذلك في الجزر النائية، والوصول إلى أضعف الفئات، و'2' تعزيز منع العنف بالمرأة من خلال الحملات المتسقة وتوفير الخدمات الآمنة والفعالة وزيادة خدمات التوعية المنسقة لكسر حلقة العنف، و'3' إنشاء أو تعزيز هيكل تنسيقي على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات لدعم تنفيذ السياسة، و'4' التصدي لمواقف المؤسسات والممارسات الدينية والثقافية والتقليدية التي تبرر العنف بالمرأة أو تجد له الأعذار أو تقلل من شأنه أو تخفيه أو تلقي بذنبه على غير المذنب فيه، وذلك بغرض تهيئة بيئة عيش آمنة. وقد أنشأت الحكومة وظيفة المنسق/المنسقة المعني(ة) بالقضاء على العنف بالمرأة، لتنفيذ خطة العمل في إطار سياسة القضاء على العنف بالمرأة.

66- وينص قانون بونبي المتعلق بالعنف المنزلي لعام 2017 على إنشاء "صناديق متجددة خاصة" لدعم برامج إعادة التأهيل وإسداء المشورة إلى ضحايا العنف الأسري والشهود عليه ومركبيه.

## الحق أو المجال: 6- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

67- التوصية 41-62: تطوير التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان وإدراج جوانب حقوق المرأة والطفل في المناهج التعليمية (التقرير المقدم إلى لجنة حقوق الطفل). وتنظيم حملات للتوعية بحقوق الإنسان بما في ذلك التوعية المدرسية، وتدريب المدرسين من المعلمين في مجال حقوق الإنسان، والحفاظ على سلامة الأطفال، وبناء علاقات قائمة على الاحترام، والمساواة بين الجنسين، والتمكين. وتحرص الدولة على بحث مسائل التمويل والمساعدة التقنية في هذه المجالات.

68- التوصية 60-62: وضع برامج لتوعية الموظفين العموميين وموظفي إنفاذ القانون وأعضاء الجهاز القضائي بأفة العنف الجنساني. تنظم حملات مستمرة للتوعية بالعنف الجنساني. وفي عام 2017، قُدم تدريب لموظفي السلامة العامة. وكان الغرض منه فهم أدوار الشرطة ومسؤولياتها بموجب قانون العنف المنزلي في بونبي.

## الحق أو المجال: 7-1- السياق والإحصاءات والميزانية والتعاون مع المجتمع المدني

69- التوصيات 57-62: تعترف الحكومة العمل في المجالات التالية بغرض تحسين جمع البيانات وتحليلها واستخدامها: بيانات مصنفة عن الجرائم وإنفاذ القانون، وبيانات إدارية من إدارة السلامة العامة ومقدمي الخدمات الصحية، وبناء القدرات فيما يتصل ببيانات العنف الجنساني، وتمويل الدراسة الاستقصائية المخصصة للعنف الجنساني.

## الحق أو المجال: 8- عدم التمييز

70- التوصيات 52-62 و62-53 و62-54: تحيط ولايات ميكرونيزيا الموحدة علماً مع التقدير بالتوصيات المقدمة بشأن عدم التمييز على أساس نوع الجنس والإعاقة والميل الجنسي. وقد شرع البلد في

تنفيذ هذه التوصيات. ففي كانون الأول/ديسمبر 2018، اعتمد البرلمان القانون البرلماني رقم 20-150، الذي وقعه رئيس الدولة ليصدر عنه القانون العام رقم 20-153 الذي يحظر أي تمييز على أساس الميل الجنسي. وينص هذا القانون خصوصاً على أنه لا يجوز إصدار أي قانون يميز ضد أي شخص على أساس العرق أو الجنس أو الميل الجنسي أو اللغة أو الدين، كما لا يجوز الحرمان من الحماية المتساوية التي توفرها القوانين.

## الحق أو المجال: 12-7- حظر الرق والاتجار

71- التوصيات: 2-61، و62-75، و62-76: اعتمدت ولايات ميكرونيزيا الموحدة أيضاً قانوناً للاتجار بالبشر (القانون رقم 17-38 لعام 2012) يتوخى حماية أضعف الفئات. كما أعادت وزارة العدل تنظيم نفسها بإنشاء شعبة على حدة تعنى بمنع الاتجار بالبشر داخل الحكومة الوطنية. ووضعت هذه الشعبة إجراءات تشغيلية موحدة فيما يتعلق بالتداول السليم لحالات الاتجار بالبشر، وهي تنص على توفير الخدمات الأساسية للضحايا، بما في ذلك الرعاية النفسية والمتابعة. وقد أُلزم المدعى عليهم في بعض الملاحقات القضائية بدفع تعويضات عن الأضرار وقضاء عقوبات في سجون فرعية. وقد كثفت الدولة ككل جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، بما يشمل التحقيق والملاحقة القضائية وإصدار الأحكام. وفتحت ولاية تشوك مركزاً لمكافحة الاتجار بالبشر. وعقد أول مؤتمر سنوي معني بمنع الاتجار بالبشر في عام 2019، بينما عقد المؤتمر الثاني في عام 2020 عن بعد. وبدأ في عام 2018 تشغيل خط ساخن على مدار الساعة يعنى بمسألة الاتجار بالبشر، وهو متاح للولايات الأربع جميعها. وتتنظر حكومة البلد، بالتعاون مع البنك الدولي، في التصدي للعنف الجنساني والاتجار بالبشر في القطاع البحري في الولايات الأربع جميعها.

72- وأنشأت الحكومة وزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ، التي تضم شعبة تعنى بتغير المناخ، وحدتين هما: وحدة إجراءات التخفيف، التي تعالج القضايا المتعلقة بتغير المناخ، ووحدة التكيف، التي تعمل على الحد من قابلية الناس للتأثر بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

## الحق أو المجال: 18- حق المشاركة في الشؤون العامة وحق التصويت

73- التوصيتان 62-79 و62-80: تنص المادة الرابعة عشرة من دستور البلد على ثلاث طرق لتعديل الدستور، ومنها المرور عبر المؤتمر الدستوري الذي يعقد كل عشر سنوات لمراجعة الدستور و/أو تعديله.

74- وقد أجريت انتخابات المؤتمر الدستوري الرابع في عام 2019، وشارك فيها ممثلون عن الولايات الأربع: أحد عشر مندوباً من ولاية تشوك، وسبعة مندوبين من ولاية بونبي، وثلاثة مندوبين من ولاية كوسري وثلاثة من ولاية باب بحيث بلغ عدد المندوبين الإجمالي عشرين مندوباً. ومن بين المندوبين الأربع والعشرين المنتخبين امرأتان، واحدة من ولاية تشوك وواحدة من ولاية كوسري.

75- وفي عام 2020، انتُخبت ثلاث نساء ضمن أعضاء الهيئة التشريعية لولاية بونبي. وتوجد حالياً في ولاية تشوك امرأة واحدة عضو في الهيئة التشريعية وهي مرشحة أيضاً لمنصب نائب الحاكم في الانتخابات المقبلة في عام 2021.

## الحق أو المجال: 19- الحقوق المتعلقة بالزواج والأسرة

76- التوصيات 62-67: ثمة برامج توعية وإجراءات مستمرة لتنفيذ نتائج الدراسة الوطنية المتعلقة بصحة وسلامة الأسرة. وقد وزعت نتائج الدراسة على ولايات البلد الأربع. وروجت الدراسة أيضاً في المؤتمر الوطني للمرأة، وفي مشاورات مشروع قانون الأسرة في ولاية تشوك، وكذلك في تدريب الشرطة.

## الحق أو المجال: 22-1- الحق في مستوى معيشي لائق - عام

77- التوصيتان 62-83 و 62-85: تواصلت الحكومة تنفيذ خطط التنمية الاستراتيجية للبلد. كما وضعت خطة قطاعية لتحسين نوعية حياة السكان.

78- ووضعت الحكومة في شراكة مع مصرف التنمية الآسيوي برامج للحماية الاجتماعية تتصدى للتحديات ومواطني الضعف الشديدة التي يواجهها الأسر المعيشية العديمة الدخل أو ذات الدخل المنخفض، والمسنون، والأشخاص ذوو الإعاقة، والناجون من العنف الجنساني في سياق أزمة كوفيد-19. وتشمل هذه التدابير التحويلات النقدية، والأمن الغذائي، والتوعية بوباء كوفيد-19، والخدمات المتصلة بحالات العنف الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

## الحق أو المجال: 22-2- الحق في الغذاء

79- التوصيتان 62-86 و 62-84: تنفذ الحكومة حملات مستمرة للتوعية المجتمعية بشأن الأمراض غير السارية التي لا تزال مشكلة واسعة ومتفشية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، حيث تتسبب في أكثر من 70 في المائة من الوفيات وتبرر أكثر من 80 في المائة من الإحالات خارج الجزيرة لتلقي العلاج الطبي، وهو ما يضيف عبئاً مالياً ضخماً على عاتق نظام الرعاية الصحية في البلد (بيانات نظام FSM (MiCare).

## الحق أو المجال: 23-1- الحق في العمل

80- التوصية 62-81: أصبحت الدولة طرفاً في البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في عام 2012، وفي البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة في عام 2015.

81- كما أصدرت الحكومة قانوناً بشأن الاتجار بالبشر (القانون العام رقم 17-38 لعام 2012) يتوخى حماية أضعف الفئات. ووزارة العدل هي المنفذ الرئيسي لهذا القانون، ولديها شعبة على حدة ترصد حالات الاتجار بالبشر وتقدم خدمات الحماية لشهوده وضحاياه، وتتسق الأنشطة ذات الصلة في جميع أنحاء البلد، في شراكة مع المنظمات الدولية وشركاء دوليين، مثل المنظمة الدولية للهجرة والسفارة الأمريكية. ووضعت هذه الشعبة إجراءات تشغيلية موحدة لإرشاد التعامل السليم مع حالات الاتجار بالبشر فيما يتصل بتوفير الخدمات الأساسية للضحايا، بما في ذلك الرعاية النفسية والمتابعة. وقد كثفت الدولة ككل جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، بما يشمل التحقيق والملاحقة القضائية وإصدار الأحكام. وقد أُلزم المدعى عليهم في بعض الملاحقات القضائية بدفع تعويضات عن الأضرار وقضاء عقوبات في سجون فرعية.

## الحق أو المجال: 24- الحق في الصحة

- 82- التوصيات 62-87: قامت حكومة ولاية بونبي بتوسيع المرافق الصحية مثل المستوصفات ومراكز الصحة المجتمعية بغية الوصول إلى جميع بلديات (بما في ذلك الجزر الخارجية) في بونبي. وقد أدى ذلك إلى الحد من نقشي الأمراض المنقولة جنسياً.
- 83- وقد أُجري تقييم جاهزية المرافق الصحية وتوافر الخدمات في عام 2018، وسلط الضوء على توافر خدمات تنظيم الأسرة، بما في ذلك وسائل منع الحمل التي تتيحها ولايات البلد.
- 84- وفي السنوات الخمس الأخيرة، أنفق نحو 10 في المائة من ميزانية الصحة على الصحة العامة والوقاية. ويشكل تغير المناخ والصحة مصدر قلق متزايد للدولة، لا سيما فيما يتصل بالأمراض المنقولة عن طريق المياه والنواقل والغذاء. لذا وضعت الدولة الخطة الوطنية لتغير المناخ والصحة بهدف دمج اعتبارات تغير المناخ في قطاع الصحة.
- 85- التوصية 62-88- زادت ولايات ميكرونيزيا الموحدة توافر القبالة الماهرة إلى ما يقدر بنسبة 85 في المائة. وفي عام 2016، انخفض معدل الوفيات النفاسية إلى 43 وفاة لكل مائة ألف من المواليد الأحياء بعد أن كان المعدل 161 وفاة لكل مائة ألف من المواليد الأحياء في عام 2010.
- 86- وقد زادت الحكومة توافر وسائل منع الحمل فارتفع معدل انتشارها من 49,5 في المائة في عام 2009 إلى 51,3 في المائة في عام 2017، في حين انخفض معدل الخصوبة من 3,5 أطفال لكل امرأة إلى 3,13 أطفال لكل امرأة وفقاً لتقييم احتياجات الصحة الإنجابية لعام 2017.
- 87- وقد أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً في خفض وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة، لكن معدل وفيات الأطفال لا يزال عالياً نسبياً بالمقارنة مع بلدان جزرية أخرى في المحيط الهادئ. وقامت حكومة ولاية بونبي بتوسيع المرافق الصحية مثل المستوصفات ومراكز الصحة المجتمعية بغية الوصول إلى جميع البلديات (بما في ذلك الجزر الخارجية) في بونبي. ويهدف ذلك إلى مكافحة بعض الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال الصغار دون سن العام الواحد مثل الالتهاب الرئوي والإنتان والإسهال. وحققت حكومة ولاية كوسري المحلي المتمثل في تحصين 90 في المائة من الأطفال الصغار بصورة كاملة. وفي الربع الأول من عام 2020، نظمت حملة وطنية للتحصين من الحصبة لحماية الأطفال دون سن الخامسة. وأسفرت الحملة عن تغطية شاملة بالحماية من الحصبة بنسبة 84 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة.
- 88- ومعدل وفيات الأمهات في البلد مرتفع نسبياً أيضاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى محدودية إمكانية الحصول على رعاية جيدة قبل الولادة وإلى بُعد العديد من المجتمعات المحلية عن المرافق الطبية، لا سيما في حالات الطوارئ. ويشكل سوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة مصدر قلق، إذ تبين أن نحو ثلث الحوامل والرضع الذين خضعوا للفحص في المستشفيات العامة يعانون فقر الدم. وقد حددت برامج الرعاية الصحية للأم والطفل في الولايات هذه المسألة باعتبارها إحدى الاحتياجات ذات الأولوية في البرنامج الرامي إلى تحسين نواتج الفترة المحيطة بالولادة/الرضع من خلال فحص سكري الحمل وفقر الدم في إطار توفير الرعاية المبكرة والكافية قبل الولادة بالإضافة إلى تشجيع الرضاعة الطبيعية. ولا تتوفر للبلد أي معلومات عن المسائل الصحية الأساسية مثل الرضاعة الطبيعية الحصرية، أو ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار، أو أمراض الطفولة، أو الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة. وعلاوة على ذلك، لا يُعرف إلا القليل عن العلاقة بين النواتج الصحية والعوامل الاجتماعية الديمغرافية مثل السن أو الجنس أو الموقع أو الثروة.

89- كما أن هناك القليل من البيانات المفصلة بشأن ممارسات الرضاعة الطبيعية، ومنها ما إذا كان المواليد الجدد يتلقون الرضاعة الطبيعية في غضون ساعة واحدة أو يوم واحد من الولادة، ومتوسط مدة الرضاعة الطبيعية أو الرضاعة الطبيعية الخالصة، ومتى يبدأ إدخال الأطعمة الصلبة في النظام الغذائي للرضيع. واعتباراً من عام 2012، كانت ولاية بونبي هي الولاية الوحيدة التي لديها مستشفى ملائم للرضيع، وهو ما يشكل خطوة هامة في تعزيز وحماية الرضاعة الطبيعية. وتوجد في ولايتي تشوك وبونبي مجموعة نشطة تدعم الرضاعة الطبيعية، وهو ما قد يفسر ارتفاع معدلات الرضاعة الطبيعية في هاتين الولايتين.

90- وواصلت حكومة البلد تحسين النواتج الصحية للنساء والفتيات من خلال توسيع نطاق الخدمات الصحية الخاصة بهن، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز المستوصفات والعيادات المتنقلة وغيرها.

91- التوصيتان 62-89 و62-90: تزويد وزارة الصحة بالموارد البشرية والمادية لتمكينها من تقديم خدمات كافية للأشخاص ذوي الإعاقة. تنظم الحكومة دورات تدريبية لإعادة تأهيل الأطباء والممرضين وغيرهم من مقدمي الخدمات الصحية والمساعدة على تعزيز مشروع إعادة التأهيل المجتمعي في الجزر الصغيرة من أجل تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

### الحق أو المجال: الحق في التعليم

92- التوصيتان 62-58 و62-64: الاضطلاع بأنشطة للتوعية والتثقيف بشأن سياسة العنف بالمرأة. تتضمن سياسة القضاء على العنف بالمرأة لعام 2018 مكوناً يتعلق بالتوعية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عينت الحكومة منسقا للتوعية، في جملة تدابير سياساتية أخرى بالتعاون مع الولايات الأربع.

### الحق أو المجال: 29-1- التمييز ضد المرأة

93- التوصيات 62-37 و62-49 و62-50: مواصلة الجهود الرامية إلى جعل القوانين الوطنية المتعلقة بالمرأة والطفل متماشية مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

94- تواصل كل من حكومة البلد وحكومات الولايات جهودها الرامية إلى سن قوانين وطنية وقوانين على صعيد الولايات. وتشمل الأمثلة إصدار قوانين الولايات المتعلقة بحماية الأسرة، وقوانين ترفيع سن الرضا في بونبي وتشوك، وقوانين الإعاقة في الولايات.

### الحق أو المجال: 29-2- العنف الجنساني

95- التوصيات 62-63 و62-65 و62-71: أنشئ جهاز الحماية على الصعيد الوطني في منتصف نيسان/أبريل 2020 لدعم وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية وتحسين التعاون في التصدي للعنف الجنساني في مجالات الاستجابة والخدمات، والوقاية، والوصول إلى العدالة. وجهاز الحماية مبادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وقد بدأ اجتماعاته في نيسان/أبريل 2020. ويرأس هذا الجهاز وزير الشؤون الاجتماعية بالنيابة ومدير التنمية الجنسانية. وتعد الاجتماعات المختلطة مرتين في الشهر على الأقل. وتتألف عضوية الجهاز من الجهات المعنية الرئيسية من الحكومة الوطنية وحكومة ولاية بونبي ومنظمات من المجتمع المدني ومنظمات دينية ووكالات إنمائية وشركاء إنمائيين. وينصب التركيز الحالي في المقام الأول على النهوض بالإجراءات الرئيسية المتخذة على مستوى حكومة ولاية بونبي في الميادين التالية: تطوير مسار الإحالة والاستجابة في بونبي، والاتصال والتوعية بشأن التباعد الاجتماعي بما في ذلك

استخدام معدات الحماية الشخصية باللغتين الإنكليزية والمحلية، وموافقة حكومة ولاية بونبي على الإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بالعنف الجنساني والخاصة بالعاملين في الميدان الطبي، وتنظيم حلقة عمل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والتحصير لغلق الخط الهاتفي المفتوح على مدار الساعة لضحايا العنف/الناجين منه في بونبي، بعد مساعدة من السفارة الأسترالية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وتدريب موظفي إدارة الشؤون الاجتماعية في بونبي على تدابير إنهاء العنف الجنساني، وتقديم المشورة، والصكوك القانونية والتشريعات والسياسات ذات الصلة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقانون حماية الأسرة، وقانون سن الرضا.

96- وقد خطت الحكومة من خلال جهاز الحماية للقيام بتجربة في بونبي في انتظار التعميم على الولايات الأخرى. وتوجه الخطط المقبلة نحو تعزيز الاتصال والتوعية مع حكومات الولايات في تشوك وكوسري وبونبي وياب، وتنظيم حلقات عمل للجهات المعنية بشأن مسار الإحالة والاستجابة المقترح لبونبي، بحيث يجري إطلاع المستجيبين على مسؤولياتهم بالكامل، بما في ذلك النظم اللازمة التي سيتعين وضعها، وإجراء مسح استراتيجي للإجراءات المتخذة من حيث الخدمات والوقاية والوصول إلى العدالة في سياق السياسة الوطنية لإنهاء العنف بالمرأة وخطط تنفيذها في الولايات الأربع، وإقامة حوار بشأن تعزيز تحليل الحماية الاجتماعية، والتدابير، والتنفيذ، بما في ذلك الرصد والتقييم والتعلم.

97- وفيما يتعلق بالعنف الجنساني، يجري النظر في مسار الإحالة والاستجابة الخاص بولاية بونبي بالتعاون مع جميع الجهات المعنية والمستجيبين الأوائل. وفي ولاية شوك، توجد آلية إحالة ومسار للاستجابة يستخدمهما مجلس الولاية المعني بالمرأة. ونُظمت حلقة عمل لإنهاء الوعي بالإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بالعاملين في مجال الصحة والمستجيبين الأوائل فيما يتعلق بمساعدة ضحايا العنف، واتخذت الخطوات اللاحقة في ولاية بونبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

98- وعقدت في الولايات الأربع جميعها في عام 2018 حلقات عمل بشأن الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب. وفي عام 2019، وضعت إجراءات تشغيلية موحدة بهذا الشأن في الولايات الأربع متابعاً لحلقات العمل تلك.

99- وفي أيلول/سبتمبر 2020، أيد العاملون في ميدان الصحة في ولاية بونبي إجراءاتهم التشغيلية الموحدة المتعلقة بالإدارة السريرية لحالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي. وقُدّم تدريب على هذه الإجراءات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بعد الموافقة عليها. وكان الهدف من التدريب تعزيز فهم الإجراءات وتطوير المهارات الأساسية اللازمة لتنفيذها (استناداً إلى المبادئ التوجيهية السريرية والسياساتية لمنظمة الصحة العالمية والكتيب السريري بشأن الاستجابة إلى عنف العشير والعنف الجنسي بالمرأة). وبعد إتمام التدريب، أصبح العاملون في ميدان الصحة قادرين على وصف الأوضاع المحلية وتأثير العنف الجنساني، ووصف الدور المنتظر منهم بوصفهم مقدمين للرعاية الصحية، وتقديم وصف مفصل لاستخدام الإجراءات وما يتصل بها من استمارات وعمليات وتطبيقاتها في الواقع العملي، والتمرس على تنفيذ الإجراءات وتحديد التحديات، بحيث يغدو ذوو الخبرة منهم قادرين على تدريب الآخرين على هذه الإجراءات. ويتبع التدريب نهجاً قائماً على الكفاءة وعلى مبدأ التعلم التجريبي، وهما الأنسب لتدريب العاملين في ميدان الرعاية الصحية. وأدمجت مفاهيم أساسية في سياق تجارب المشاركين، وطُبقت السلوكيات في حلقة العمل واتبعت في أماكن العمل الحقيقية. وأتاحت هذه العملية إبداء تعليقات على تنفيذ الإجراءات الموحدة، فضلاً عن تحديد التحديات والفرص المقابلة. وأجريت دورات تدريبية عملية لتجسيد سيناريوهات الضحايا ومقدمي الرعاية الصحية.

100- وفي حكومتي ولايتي ياب وكوسري، لا تزال الإجراءات التشغيلية الموحدة المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بضحايا العنف مشروعة.

101- ويجري حالياً في ولاية بونبي تنظيم دورات إرشاد أسبوعية بشأن العنف الجنساني لفائدة موظفي شعبة الخدمات الاجتماعية وموظفي الصحة السلوكية التابعين لوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية. وسيتم هذا التدريب شكل دورة شبه منظمة للإشراف على المجموعات يتولى تسييرها مستشار حماية الأسرة المتعاقد معه في إطار برنامج المرأة في منطقة المحيط الهادئ التابع لوزارة الخارجية الأسترالية من أجل تنظيم وتوجيه الدورات وتوفير الهيكل العام وتيسير تناول قضايا العنف الجنساني. وتهدف هذه العملية إلى مساعدة الموظفين على بناء الكفاءة المهنية وتعزيز قدرتهم على التصدي للتحديات المعقدة في مكان العمل وللعنف الجنساني. والمكونات الثلاثة هي التعليم (مواصلة تنمية المهارات) والدعم (مراعاة رفاه العاملين وتوفير المرونة لهم) والمساءلة (الحرص على اتساق الممارسة مع السياسات/الإجراءات والتوقعات التنظيمية).

102- وفي ظل الضغوط الحالية المتصلة بوباء كوفيد-19، وزيادة التوقعات الملقاة على عاتق النظم الحكومية والعاملين فيها، يُؤمل أن تحقق هذه الدورات التدريبية فوائد مثل التركيز المستمر على تنمية المهارات، وخاصة فيما يتعلق بالعنف الجنساني وحماية الطفل، وعلى السياسة المهنية والتطوير المهني، وتهيئة مساحة للتداول والتباحث بشأن الرعاية الذاتية للموظفين، وتكوين المعرفة الخبرة.

### الحق أو المجال: 1-30 - الأطفال: التعريف والمبادئ العامة والحماية

103- يرجى الرجوع إلى الفقرة 53.

### الحق أو المجال: 37- الحق في التنمية - تدابير التنفيذ العامة

104- التوصيات 62-93: أنشأت الحكومة مشروع صندوق التكيف (2017-2018) وهو مشروع مدته خمس سنوات يتوخى الحد من تعرض الناس لآثار تغير المناخ وتهديداته. وتشمل الأنشطة تطوير نظم مستجمعات المياه القائمة بذاتها لمعالجة الأمن المائي في ولايات جزر تشوك وبونبي وياب الخارجية، وتعزيز التكيف الساحلي في كوسري لتحسين الطرق من آثار المناخ.

105- وبدأ في 30 حزيران/يونيه 2020 نفاذ لائحة الطوارئ المتعلقة بحظر استيراد الأكياس البلاستيكية ومعدات البلاستيك والستايروفوم المستخدمة مرة واحدة لتقديم الطعام والتخلص منها. ونُسخت هذه اللائحة دائمة بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ويتولى إنفاذ لائحة حظر البلاستيك حالياً كل من وزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ وإدارة الجمارك والضرائب وغيرها من وكالات مراقبة الحدود التابعة للحكومة الوطنية.

106- واعتمد البرلمان قانون سياسة الطاقة لجعل الطاقة المتجددة جزءاً من ولاية شركاتنا النفطية لأن ذلك سيساعد على عكس اتجاه تغير المناخ. وتؤمن الدولة إيماناً قوياً بأن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ينبغي ألا يقوضا خطوط الأساس والمناطق البحرية لولايات ميكرونيزيا الموحدة. وقد تبيّنت مناطقها البحرية الوطنية بإيداع الإحداثيات الجغرافية لدى الأمين العام للأمم المتحدة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار عملاً بالأحكام ذات الصلة من اتفاقية قانون البحار. ويتوخى هذا الإجراء المحافظة على المناطق البحرية على الرغم من ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ.

107- وتشارك ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالتعاون مع بلدان أخرى في المحيط الهادئ وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، مشاركة نشطة في تطوير القانون الدولي فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، وذلك في إطار أعمال لجنة القانون الدولي. كما تؤيد، بوصفها عضواً في منتدى جزر المحيط الهادئ، إنشاء ولاية مقرر خاص بحقوق الإنسان وتغير المناخ.

- 108- وقامت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بتوزيع الغذاء والماء وخزانات المياه على سكان جزيرة كابينغامارانغي المرجانية في إطار التصدي لحالة الجفاف.
- 109- وتعمل الحكومة، في شراكة مع حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تنفيذ مشروع تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث وتغير المناخ من خلال تحسين التأهب للكوارث وتطوير البنية الأساسية، الذي يتواصل تنفيذه إلى غاية آذار/مارس 2022.
- 110- وتنفذ الحكومة أيضاً مشروع صندوق تدعيم التكيف في منطقة المحيط الهادئ الذي يموله التحالف العالمي لتغير المناخ التابع للاتحاد الأوروبي والذي يركز على الأمن المائي في ولاية تشوك.
- 111- وفي إطار التوعية بالكوارث وتغير المناخ، احتُفل باليوم الدولي للحد من الكوارث في جميع الولايات من خلال برنامج إذاعي وجلسة أسئلة وأجوبة حول المخاطر والتدابير الوقائية. وأنجزت ست خطط بلدية لمواجهة الكوارث في ولاية بونبي، ويجري العمل على خمس خطط في ولاية بونبي، في حين أنجزت خطة واحدة في ولاية تشوك.
- 112- وفي تموز/يوليه 2020، كان مشروع "تعزيز المؤسسات لمساعدة بلدان جزر المحيط الهادئ على التكيف مع تغير المناخ" قد أُغلق.
- 113- وستواصل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة التماس المساعدة والدعم التقنيين من أجل زيادة القدرة على استعراض جميع القوانين السارية وتطويرها لضمان تماشيها مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومع حقوق الإنسان.